OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

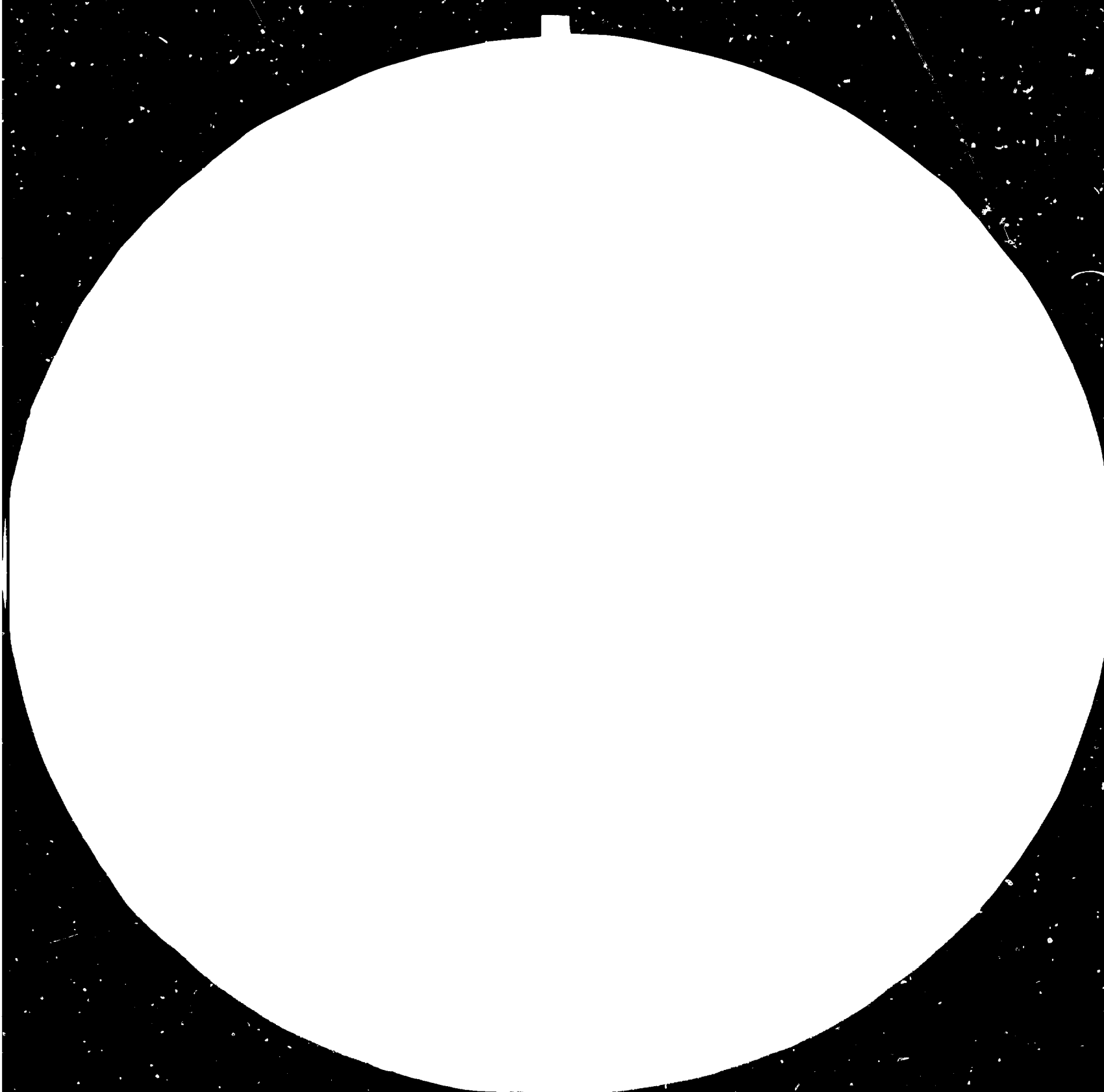

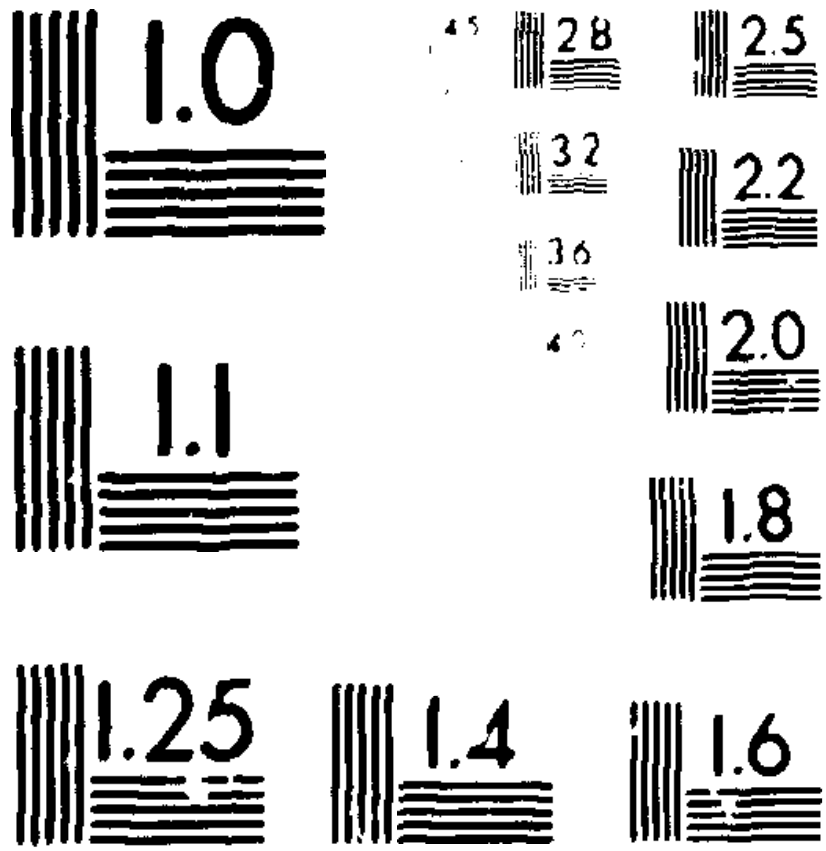

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

البند ٥ (ط) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي ، والاجراءات الوطنية ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات الصناعية، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-63764

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٧	٣
الفصل		
الأول - وضع التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية واحتمالاته المتوقعة في المستقبل..	٨ - ٢٢	٥
ألف - مجالات التعاون الصناعي وأساليبه ...	١٢ - ١٥	٦
باء - آفاق أنشطة التعاون الصناعي بين البلدان النامية	١٦ - ١٧	٨
جيم - امكانات وقيود التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية	١٨ - ٢٢	١٠
الثاني - خيارات السياسة العامة في مجال تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية	٢٣ - ٣١	١٣
ألف - موقع التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في السياسات الصناعية الوطنية	٢٣ - ٢٦	١٣
باء - التوجيهات السياسية للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية	٢٧ - ٣١	١٤
الثالث - آليات وأدوات تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية	٣٢ - ٤٤	١٧
ألف - المعهد الوطني	٣٣ - ٣٦	١٧
باء - الأصدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية	٣٧ - ٣٨	١٩
جيم - المعهد العالمي	٣٩ - ٤٤	٢٠
الرابع - المجالات المبشرة بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية	٤٥ - ٥٥	٢٢
الخامس - دور اليونيدو	٥٦ - ٦٠	٢٦
الحواشي		٢٩

مقدمـــــة

١ - لم يكن الهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية مواتيا لنمو متوازن ومتسق للبلدان النامية . وقد تولّدت عن التسليم بهذه الحقيقة جملة أمور ، منهـــا ظهـــور احتياجات جديدة الى التعاون الدولي القائم على مبدأ الاعتماد الوطني والجماعي على الذات . وينطوي هذا المبدأ في جوهره على التعاون الاقتصادي والتقني فيمـــا بيـــن البلدان النامية - وهو شكل من أشكال التعاون الدولي يشمل البلدان ذات الاحتياجـــات المتماثلة ، والتي تواجه عقبات متماثلة في سعيها نحو النمو الاقتصادي والاجتماعـــي وفقا لأساليبها الخاصة للتنمية .

٢ - وقد تعزّز تصميم البلدان النامية على تحقيق الاعتماد الوطني والجماعـــي علـــى الذات ، بسبب ما كان للأزمة الاقتصادية الراهنة من آثار ضارة على اقتصادات العالـــم النامي ، والركود في المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . وهكـــذا يتوقع أن يصبح التعاون فيما بين البلدان النامية بالضرورة ، وأكثر من أيّ وقت مضى، بمثابة احدى الجهات المركزية لاستراتيجية دولية جديدة للتنمية .

٣ - كما جرى التأكيد في محافل دولية مختلفة على الحاجة الملحّة الـى التعـــاون الاقتصادي والصناعي فيما بين البلدان النامية . مثال ذلك أن برنامج العمـل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد تضمّن تصوّرا لتدابير يتعين أن تتخذها البلدان النامية من أجل " تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات لديها ، وتقوية التعاون الاقتصادي الدولي ذي المنفعة المتبادلة بقصد كفالة التعجيل بانماء البلدان النامية ؛ قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ - ٦) ، الفرع الأول، ١ (ب) ج " . كما أن اعلان وخطة عمل ليما بشـــأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي اللذين اعتمدهما مؤتمر اليونيدو العام الثانـــي أكدا على الأهمية الرئيسية للتعاون فيما بين البلدان النامية من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية للبلدان النامية وأوصيا بتدابير شتى بهذا المضمون (A/10112، الفصل الرابع). وعلاوة على ذلك ، فان برامج العمل التي اعتمدت على نحو خاص في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في أروشا عام ١٩٧٩، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقنـــي فيما بين البلدان النامية المعقود في بوينس آيرس عام ١٩٧٨، والمؤتمر الرفيع المستوى المعنـــي بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في كراكاس عام ١٩٨١ ، قد قطعت شوطا كبيرا نحو توفير اطار للعمل الدولي في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بيـــن البلدان النامية . كما أن برنامج كراكاس للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعـــاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧، قد أشار في الحقيقـــة الى أنه " في ظل هذه الظروف ، يتحتّم على البلدان النامية أن تعجّل بتعزيز التماســـك والتكافل فيما بينها "[1]. وأعاد مؤتمر كراكاس التأكيد على أن التعاون الاقتصـــادي فيما بين البلدان النامية ليس بديلا للتعاون الاقتصادي العالمي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، كما أنه لا يعفي البلدان المتقدمة النمو من مسؤولياتهـــا والتزاماتها تجاه البلدان النامية ، وفي الوقت نفسه ، شدد على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يتيح الفرصة للاستفادة الكاملة من جوانب التكامل الفعليـــة والممكنة القائمة فيما بين البلدان النامية نفسها . وبهذا الخصوص ، أبرز مؤتمـــر

٥ - وقد كان التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية قائما على نحو متزايد الا أنه ، ولعدة أسباب متباينة ، لم يبلغ بعد كامل طاقته . لذا فمن الواضح أن التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في المستقبل يجب أن يتجاوز نطاق تحرير التجارة بالنسبة للمصنوعات ، وأن يتسع بحيث يشمل مجالات مثل تحقيق الاتساق بين سياسات التصنيع ؛ والبرمجة المشتركة للاستثمار ؛ والانشاء المشترك لوحدات الانتاج ؛ وتطوير الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية ؛ وتوسيع الموارد البشرية والقدرات فيما يتعلق بالتكنولوجيا والطاقة والشؤون المالية ؛ وأخيرا وليس آخرا ، تعزيز المركز التفاوضي للبلدان النامية في مواجهة البلدان المتقدمة النمو في مجال احتياز التكنولوجيا والموارد الاخرى اللازمة للانتاج الصناعي ، وكذلك في تأمين الأسواق لصادراتها من المصنوعات .

٦ - ونظرا لأن الخبرة المكتسبة على المستوى العملي في التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية لاتزال محدودة حتى الآن ، فانه يبدو أن هناك حاجة الى دراسة تلك العناصر - المواتية والمعوقة على حد سواء - التي تؤثر على مصلحة مختلف الجهات المعنية . وعلاوة على ذلك ، فانه من الهام للغاية تحديد الشروط الأساسية اللازمة لوضع برنامج عمل محدد في مجال التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية والتدابير التي يلزم اتخاذها لتحقيق هذه الغاية .

٧ - ومن الملائم أن يلاحظ هنا أن التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية يمثل مفهوما أفقيا ، ولذا يحتمل أن يجد طريقه الى معظم بنود جدول أعمال مؤتمر اليونيدو العام الرابع ، ان لم يكن اليها جميعا . وهكذا ، فقد جرت محاولة لأن تقتصر هذه الوثيقة على أكثر المشاكل عمومية فيما يتصل بالموضوع ، ولاجمال التوصيات المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان

كراكاس بعض ميادين العمل المختلفة ذات الأولوية في مجالات التجارة ، والتكنولوجيا ، والأغذية والزراعة ، والطاقة ، والمواد الخام ، والتمويل ، والتصنيع ، والتي لهـا جميعها تأثير مباشر أو غير مباشر على التنمية الصناعية في البلدان النامية .

٤ - أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي نفسه ، فينبغي أن يلاحظ أن كلا مـن مؤتمري اليونيدو العامين الثاني والثالث قد شدّدا في اعلاني وخطتي عمل ليما ونيودلهي، (٢) على الأهمية الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في كافـة أبعـاد عملية التصنيع من الناحية الفعلية : التجارة ، وتطوير التكنولوجيا ونقلهـا ،وتنمية الموارد البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنمية الطاقة ، وتعبئة المـوارد المالية ، وتعزيز المؤسسات والسياسات العامة ، والمفاوضات مع البلدان المتقدمـة النمو والمؤسسات عبر الوطنية الخ . ويشير هذا الى الأهمية التي تعلق على التعـاون الصناعي فيما بين البلدان النامية باعتباره عنصرا وحيدا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وعلى الدور الحاسم الذي ينتظر أن يقوم به في مجال الاعتماد الوطني والجماعي على الذات (٣).

النامية ، المعقود في بانكوك ، تايلند ،في تموز/يوليه ١٩٨٣ ،للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع . ومع ذلك ، يقترح للنظر في الموضوع بعمق أكثر ، أن تظل الوثائق الاخرى التي أعدت للمؤتمر ماثلة في الأذهان . وتوفر الاحالات الى تلك الوثائق حينما يكون ملائما .

أولا - وضع التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية واحتمالاته المتوقعة في المستقبل

٨ - ان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية قد بلغ مرحلة يتطلب فيها التماسك والتوسع . وتعتبر التجمعات الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية للبلدان النامية ، مثل بلدان الحلف الآندي ، واتحاد دول جنوب شرقي آسيا ، ولجنة التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، حقائق عية ، وكثيرا ما كانت قوة الدفع الرئيسية لهياكلها وبرامجها موجودة في ميدان التصنيع . وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه كثيرا في بعض الحالات اجراء عملية تقييم ، فان هناك ،دراكا متزايدا لأن الانجازات الفعلية التي حققتها التجمعات الاقتصادية للبلدان النامية لم تكن في مستوى التوقعات الأصلية . وكان تطور أساليب التعاون الصناعي داخل نطاق مثل هذه التجمعات يسير بصورة رئيسية في اتجاهين هما : توزيع الأنشطة الصناعية فيما بين البلدان الأعضاء ، وتوسيع الانتاج من خلال المشاريع المشتركة ، وانشاء المؤسسات المتعددة الجنسيات . ومع ذلك ، مازال ينبغي توسيع التعاون الصناعي لكي يكون باستطاعته أن يستثمر بأية درجة محسوسة المزايا التي ينتظر الحصول عليها عن طريق الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير ، والاقتصادات الخارجية ، والتخصص في الانتاج ، ودرجة أكبر من التجارة في المصنوعات . وثمة مؤشر للتعاون الصناعي الذي مازال محدودا فيما بين البلدان النامية ، هو أنه في عام ١٩٧٩ ، ووفقا للأرقام المستخلصة من احصائيات البنك الدولي ، استوعبت البلدان الصناعية من مجموع صادرات البلدان النامية من المصنوعات (الذي بلغ ٢٩٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة تقريبا) ، حوالي ٢٦٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة أي حوالي ٩٠ في المائة ، واستوعبت البلدان النامية الأخرى قرابة ٣٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة ، أي حوالي ١٠ في المائة فقط [٤]. ومن جانب آخر ، يبدو أن التعاون الصناعي ، على مستوى مؤسسة لمؤسسة في البلدان النامية ، في شكل مشاريع مشتركة بالدرجة الاولى ، يزداد على نحو سريع - وبصورة تلقائية الى حد كبير ؛ وتتراوح أنواع التعاون بين المشورة التقنية واقامة مصانع كاملة جاهزة للتشغيل . ولذا ، فمن الضرورى اضفاء الصفة المؤسسية على العملية ، والتعجيل بها بهدف احراز نتائج ملموسة .

٩ - ولا ينبغي أن يعتبر التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية بديلا للتعاون الصناعي بين الشمال والجنوب . وهذان الشكلان للتعاون ليسا متعارضين ، وانما يتمم أحدهما الآخر ؛ ولذا ، ينبغي للبلدان الصناعية أن تحجم ، على أقل تقدير ، عن

التأثير بشكل معاكس على التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . والحقيقة ، أن البلدان الصناعية قد أشارت بوجه عام الى تأييدها لتعزيز ودعم فعالية التعاون فيما بين البلدان النامية . وأعربت عدة منظمات ، من بينها الجمعية العامة عن هذا التأييد في قرارها ٣٣٦٢ (د-إ - ٧) المعنون " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي " ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمعقود في بوينس آيرس في سنة ١٩٧٨. وينبغي التأكيد على أنه يمكن توقع أن يؤدي تحقيق درجة أكبر من التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان التنمية الصناعية ، الى تحديد أهداف عامة من شأنها التعجيل بالتعاون بين البلدان الغنية والفقيرة .

١٠ - ومع ذلك ، ينبغي التسليم بأن قدرا معينا من فك الارتباط بالشمال يعتبر ضروريا كي تحقق البلدان النامية نهجا للتنمية أساسه اعتماد جماعي حقا على الذات. وعلاوة على ذلك ، فلكي يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعالا في ميدان الصناعة ، فلابد أن يقوم على المساواة والمصلحة المتبادلة ، بروح حقيقية من الترابط . وهكذا، ينبغي أن يكون الوصول الى التكنولوجيا والمهارات والتمويل الخ أكثر يسرا ،وأن تكون شروط توفيرها أكثر تساهلا . وأخيرا وليس آخرا ، سوف يتطلب التعاون الصناعي الفعال فيما بين البلدان النامية الرغبة والالتزام من جانب دول ذات سيادة ، كما ستكون الاجراءات الحكومية ضرورية لتوفير اطار مناسب للتعاون في الصناعة .

١١ - وقد أيد اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية المعقود في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٨٣[٥]، الرأي القائل بأن وضع سياسة عامة واطارا مؤسسيا للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، سوف يجعل من الممكن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التكنولوجية والمادية للبلدان النامية من أجل تنمية الأسواق والتجارة في المنتجات المناسبة تنمية تقوم على المنفعة المتبادلة . وهكذا سيكون التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية تدبيرا يتم اللجوء اليه منذ البداية ، لا كملاذ أخير . وعن طريق برنامج عمل ذاتي الاستمرار للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، يكون باستطاعة هذه البلدان تعزيز قدراتها التكنولوجية والاستفادة على نحو أفضل من التعاون بين الشمال والجنوب .

ألف - مجالات التعاون الصناعي وأساليبه

١٢ - قد يكون من المفيد أن ننظر في ايجاز الى المدخلات اللازمة لانشاء وتشغيل مؤسسة صناعية بغية دراسة العناصر التي تؤلف ، بمجموعها أو بمفردها ، التعاون الصناعي ، وبالتالي الروابط والآليات الضرورية للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . ويتكون انشاء وحدة صناعية من مراحل مختلفة : تصور المشروع وصياغته ، وتنفيذ المشروع عن طريق مدخلات التمويل ، والتكنولوجيا ، والخدمات الاستشارية المتعلقة بالهندسة والتصميم ، والحصول على المعدات ، وتدريب الموارد البشرية حتى تبلغ مرحلة التشغيل . وفي مرحلة التشغيل تحتاج الوحدة الصناعية الى مواد أولية صناعية ، ومرافق وخدمات ، وقوة عاملة وتمويل للتشغيل المالي أو رأسمال عامل .

كما أنها تحتاج أيضا الى سوق - محلية وأجنبية - لتصريف منتجاتها ، وتعمل الوحدة الصناعية ضمن نطاق بيئة محيطة بها تشتمل في جانب منها على السياسة العامة للحكومة ، واطار الاستراتيجية والتخطيط ، وفي الجانب الآخر ، على الهياكل الأساسية الصناعية المادية : الطاقة الكهربائية ، والمياه ، والنقل ، ووسائل الاتصال .

١٣ - ومن أجل استمرار وحدة صناعية ، فانه تلزم أيضا مجموعة من المؤسسات التي تشكل الهياكل الأساسية المؤسسية . وتشمل هذه المؤسسات معاهد البحث والتطوير ، والمنشآت الاستشارية للهندسة والتصميم ، ومؤسسات المقاييس ، ووحدات السلامة الصناعية ، ومراكز الانتاجية ، ومؤسسات التمويل الصناعي ، ومؤسسات التدريب المهني والمؤسسات الاكاديمية ، وغيرها . ولا يمكن استمرار أية قاعدة تصنيعية هامة على امتداد فترة زمنية دون هياكل أساسية بدون مؤسسية داعمة من هذا القبيل . وتنشأ أثناء مرحلة تشغيل الوحدة الصناعية عدة مشاكل تتصل بكفاءة التشغيل ، والاستفادة من الطاقة الانتاجية ، والتغيرات في الأسواق ، وتنويع خطوط الانتاج ، وما الى ذلك . ويتطلب علاج هذه المشاكل قدرات متطورة جيدا في مجال الاستشارات الادارية .

١٤ - وتوجد أربعة مجالات رئيسية للتعاون الممكن في الميدان الصناعي ، وهي :

(أ) سياسات واستراتيجيات وتخطيط التنمية الصناعية ؛

(ب) الوحدة الصناعية وعناصرها الجوهرية ، وهي :

التمويل

التكنولوجيا

الاستشارات في مجالي الهندسة والتصميم

السلع والمعدات الانتاجية

الموارد البشرية

التسويق

(ج) الهياكل الأساسية المؤسسية للصناعة ، وهي :

البحث والتطوير

الاستشارات في مجالي الهندسة والتصميم

مؤسسات المقاييس

السلامة الصناعية

مراكز الانتاجية

مؤسسات التمويل الصناعي

الاستشارات الادارية

مؤسسات التدريب المهني والمؤسسات الاكاديمية

(د) الهياكل الأساسية المادية للصناعة .

١٥ - ويمكن أن يقوم التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في المجالات المبينة أعلاه اما عبر القنوات التجارية (أي بين المنشآت الصناعية العامة أو الخاصة)، أو عبر قنوات غير تجارية عندما لا تكون الأطراف المعنية ساعية بالضرورة الى مكافأة نقدية أو ربح . والأنشطة غير التجارية بصفة عامة تنفذها الحكومات ووكالاتها عن طريق أنواع مختلفة من الاتفاقات ، بطريقة ثنائية أو متعددة الأطراف ، وفي كثير من الأحيان بمشاركة منظمات دولية توفر جزءا من الموارد اللازمة لتحريك أواصر التعاون . كما أن نوعي التعاون الصناعي - أي التجاري وغير التجاري - يمكن اعتبارهما مكملين احدهما للآخر . ففي كثير من الحالات يهيىء التعاون غير التجاري الساحة لأنشطة التعاون التجاري التي تضطلع بها المؤسسات ، أو تزود المشاريع التجارية بالمعلومات والمدخلات التكنولوجية والعلمية التي تعزز كفاءتها .

باء - آفاق أنشطة التعاون الصناعي بين البلدان النامية

١٦ - يمكن تصور ثلاث حالات رئيسية ، حسب مستوى تصنيع البلدان المتعاونة ، تحدد بصفة عامة آفاق أنشطة التعاون الصناعي بين البلدان النامية . وهذه الحالات هي :

(أ) البلدان التي هي في مرحلة مبكرة أو ابتدائية من التصنيع ، وتتصل المشكلات الرئيسية في المرحلة المبكرة من التصنيع ببناء قدرات الانتاج الصناعي . ويمكن أن يعتمد انتاج السلع الاستهلاكية البسيطة على الموارد الموجودة بالفعل والتكنولوجيا التقليدية ، اما الأنشطة الصناعية الأكثر تعقيدا فتحتاج الى تكنولوجيا وخدمات وأيد عاملة رئيسية خارجية ،وربما الى تمويل خارجي . وثمة مشكلة رئيسية أخرى هي بناء الهياكل الاساسية المؤسسية في البحث والتعليم والمقاييس والخدمات الصناعية وغيرها . والاستراتيجيات اللازمة للتصدي لهذه المشاكل يمكن أن تكون كما يلي:

'١' ترتيبات التكامل (مناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة) لاتاحة أسواق موسعة ، مما يمكن البلدان المنفردة من التخصص وتحقيق تكامل المنتجات فيما بينها ؛

'٢' يمكن بصفة أساسية انتاج السلع الاستهلاكية البسيطة بتكنولوجيا تقليدية أو تكنولوجيا متاحة دون قيود . الا أنه قد تدعو الحاجة الى بعض المساعدة التقنية الخارجية . وهذه يمكن الحصول عليها من بلد نام أكثر تصنيعا ؛

'٣' لابد أن تحتاج الأنشطة الأكثر تعقيدا الى مساهمات خارجية ، والمسألة التي ترد هنا هي ما اذا كان من الممكن الحصول على هذه المساهمات من بلدان نامية أخرى ذات مستويات أعلى من التصنيع ، بدلا من الحصول عليها من بلدان متقدمة النمو . وللحكومات والمنظمات الدولية دور هام تقوم به عن طريق الدراسات والاتصالات والمعلومات وسياسات الترويج ، ولكن الأطراف الرئيسية هي المؤسسات ، سواء أكانت عامة أم خاصة ؛

'٤' يمكن للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية أن يساعد أيضا في تطوير الهياكل الأساسية المؤسسية الداعمة ، ربما على مستوى دون اقليمي ؛ عن طريق التعاون غير التجاري بين الوكالات الحكومية والجامعات ، والاتحادات المختلفة ؛

(ب) البلدان التي هي عند مستويات مختلفة من التصنيع . المشاكل الرئيسية هنا تماثل تلك التي استعرضناها في (أ) أعلاه ، أي انشاء قدرات الهياكل الأساسية التصنيعية والمؤسسية ،كما أن الاستراتيجيات اللازمة للتصدي لهذه المشاكل يمكن أن تكون متماثلة . ولكن قد تنشأ في بلد نام كبير الى حد ما يشرع في الدخول في مجالات صناعية أكثر تعقيدا امكانية هامة للتعاون ، هي تطوير نظام صناعي كامل . وفي هذه العملية يمكن لبلد نام أو أكثر عند مستويات أعلى من التصنيع ، القيام بدور هام في هذه العملية . ويتكون النظام الصناعي الكامل لا من مرافق انتاجية فحسب ، ولكن من أطراف أخرى أيضا تشارك في تطوير نشاط ما أو فرع ما مثل منشآت الخدمات الاستشارية في مجالي الهندسة والتشييد ومنتجي السلع الرأسمالية ، ومنظمات البحث والتطوير ، ومؤسسات التعليم والتدريب ، والمؤسسات المالية ، الخ .

(ج) البلدان النامية التي هي عند مستوى صناعي متقدم نسبيا . يمكن أن يوجه التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في هذه الحالة نحو مشكلتين رئيسيتين هما : كيفية استفادة كل بلد منها من القدرات الصناعية والتكنولوجية للبلدان الاخرى ، وكيفية أن تظل هذه البلدان على مقربة من الحدود التكنولوجية في ميادين مختلفة ، وبخاصة الميادين الكثيفة الاستخدام للبحوث . وتشمل استراتيجيات التصدي لهاتين المشكلتين ، ضمن استراتيجيات اخرى ، ما يلي :

'١' خلق سوق موسعة للصناعة وللتكنولوجيا ، مما يتطلب اتخاذ اجراءات داخل نطاق مذكرات التكامل المتعددة الأطراف القائمة حاليا ، وفي بعض الحالات اجراء ترتيبات ثنائية مخصصة ؛

'٢' القيام بجهود مشتركة في البحث والتطوير وفي مسائل التكنولوجيا .

١٧ - وشدد اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع ، المعقود في بانكوك ، على أن التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية لا ينبغي أن يبنى على ترتيبات تماثل ترتيبات نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة

النمو الى البلدان النامية ، التي اعتبرت غير عادلة ، وذلك بغض النظر عن مستوى التنمية لدى البلدان النامية المتعاونة . فمثل ذلك التعاون ينبغي أن يقوم على شروط المساواة والمنفعة المتبادلة . كما ينبغي وضع مبادئ توجيهية مناسبة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، ويمكن أن تقوم اليونيدو بدور هام في هذا الصدد .

جيم - امكانات وقيود التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

١٨ - وقد أشار اجتماع أفرقة الخبراء الرفيع المستوى المعني باستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، المعقود في ليما في نيسان/ابريل ١٩٨٣ [٦] ، الى أنه اذا لم يشهد الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة الا نموا بطيئا ، فانه سيكون على بلدان الجنوب بغية توليد توسع اقتصادي ، أن تعتمد بالضرورة أكثر من السابق على ديناميتها الداخلية ونمو الطلب الداخلي ، أكثر من اعتمادها على قوى السوق العالمية . وقد تحتاج هذه البلدان الى احلال انتقائي للواردات ، حسب الاقتضاء ، والى تطوير تكنولوجي أكثر اعتمادا على المصادر الداخلية ، والى مزيد من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي فيما بينها . واضافة الى ذلك تم التسليم بأن تنفيذ اعادة توجيه وتشكيل الصناعة على هذا النحو سيكون أيسر بالنسبة للبلدان الكبيرة والبلدان التي هي عند مراحل من التطور الصناعي أكثر تقدما نسبيا . أما بالنسبة للبلدان الصغيرة والبلدان التي هي عند مستوى أدنى نسبيا من التصنيع ، فان التعاون الدولي يمكن أن يكون أساسيا ، لاسيما عن طريق مخططات التكامل الاقليمي وغيرها .

١٩ - ووفقا لاتجاه الفكر الموضح أعلاه ، رأى اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى ببانكوك أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون أكثر جدوى اذا أخذ هيكل ونمط التصنيع في الاعتبار الموارد الطبيعية البشرية والمادية للبلدان النامية ، والاحتياجات الأساسية للسكان ، والحاجة الى ضمان توزيع أكثر عدالة للدخل . ويمكن أن تساعد الدول النامية بعضها بعضا ، في اطار من هذا التقبيل للسياسات العامة ، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا ذات الصلة ، والاتجار في المنتجات الصناعية المناسبة . وهكذا يمكن أن يصير التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية عنصرا هاما في استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية ، وهذه قد تحتاج الى دعم وتوسيع .

٢٠ - وفيما يختص بامكانات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، فان الاحوال العالمية الراهنة تعزز الحاجة الى مثل هذا التعاون ، وذلك للأسباب التالية . أولا ، يتزايد التسليم على مستوى سياسي بأن التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية قد صار ضرورة حتمية اذا أريد للنمو الصناعي ، وللمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه ألا تصاب بالركود ، أو ألا يصيبها تدهور آخر في بعض الحالات .

ثانيا ، تمتلك البلدان النامية الآن بالفعل ، بوصفها وحدة جماعية ، قدرا كبيرا من الموارد والتكنولوجيا اللازمة للتنمية الصناعية . فلديها : (أ) المواد الخام ، كالمعادن والألياف والبن والشاي والسكر والحبوب وغيرها ؛ و (ب) القدرات التكنولوجية وقدرات الأيدي العاملة ؛ و (ج) الهياكل الأساسية والمؤسسية ؛ و (د) موارد مالية هامة ، اذا أدرجت البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي ضمن هذه البلدان . ثالثا ، يوجد قدر كبير من التكامل سواء في الموارد أو ، الى حد ما ، في احتياجات البلدان النامية من التصنيع ، مع مراعاة مراحل التصنيع المختلفة ،وهو قدر يمكن اذا وجد حافز مناسب أن يؤدي الى تعاون صناعي فيما بين البلدان النامية قائم على المنفعة المتبادلة . رابعا ، توجد أسواق هائلة للمنتجات الصناعية في البلدان النامية ، ومن الممكن أن تستغل هذه الأسواق عن طريق التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، وتؤدي بذلك الى زيادة استغلال الطاقات الصناعية أو تطوير قدرة جديدة . وكما لوحظ أعلاه ، على سبيل المثال ، فقد استوعبت البلدان النامية حوالي ٩٠ في المائة من اجمالي الصادرات من المنتجات التامة الصنع في سنة ١٩٧٩ ، ولم تستوعب البلدان النامية سوى ١٠ في المائة منها . وأخيرا ، فان بلدانا نامية كثيرة تشترك في خلفيات تاريخية متماثلة وتواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متماثلة . فهذه البلدان بوجه عام مستعمرات سابقة ، وكثير منها لم ينل الاستقلال السياسي الا مؤخرا . واضافة الى ذلك فان السمة الغالبة لهذه البلدان هي أنها منتجة لسلع أساسية أولية ، وأن حصيلة صادراتها تعتمد على منتجات قليلة ، مما يجعل اقتصاداتها غير محصنة ضد التطورات التي تحدث خارج حدودها . وقد اكتسبت هذه البلدان ، في محاولة لحل مشاكلها ، ثروة من الخبرات القيمة في عملية التصنيع يمكن اقتسامها فيما بينها .

٢١ - كما أن القيود التي تحد من التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، تنشأ في المقام الأول والرئيسي من الافتقار الى السياسات والآليات اللازمة لتناول مثل هذا التعاون ، وكذلك من الافتقار الى الامكانيات المالية والقدرة التقنية الكافية ، وثانيا ، من النتائج الناجمة عن الماضي التاريخي للبلدان النامية . ومن أمثلة النوع الأول : نقص التمويل وبخاصة النقد الأجنبي ، اللازم للتعجيل بتدفقات التكنولوجيا والموارد البشرية والتجارة في المصنوعات ؛ والاتساق غير الكافي بين استراتيجيات وسياسات التصنيع الموجهة نحو التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛ والافتقار الى نظم للمعلومات عن الاحتياجات والقدرات في مجال الاضطلاع بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛ وعدم توافر القدرات التنظيمية والتقنية المناسبة على المستويات الوطنية والاقليمية والأقاليمية لتسهيل التعاون الصناعي بين البلدان النامية . ومن أمثلة النوع الثاني : أفضليات الاستهلاك والانتاج التي تدعم المنتجات والتكنولوجيات القادمة من البلدان الصناعية ؛ وجود هياكل أساسية مؤسسية ، بما في ذلك المرافق الاكاديمية والتكنولوجية والمالية ، تشجع الأنماط التاريخية للتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو تعمل على استمرارها ، وأخيرا ، القبول غير المتحفظ لمفهوم الدولة القومية كوحدة اقتصادية بغض النظر عن مواردها الطبيعية أو حجمها .

٢٢ - ويشير كل هذا الى الحاجة الى متطلبات معينة لتعزيز التدفق الموسع والأكثر فعالية للتكنولوجيا ورأس المال والمهارات الصناعية من أجل التصنيع في البلدان النامية . وقد حدد اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تلك المتطلبات كما يلي :

(أ) صياغة السياسات والحوافز التي تؤدي الى التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ،والتي يجرى ادماجها في خطط وسياسات التنمية الوطنية الشاملة ، وتدعمها اعتبارات العدالة واقتسام المنافع بصورة متبادلة ؛

(ب) اقامة آليات مناسبة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لتنفيذ تلك السياسات ؛

(ج) تحديد المجالات أو المشاريع الواعدة التي يمكن أن يكون التعاون فيها فعّالا بصورة خاصة ،ويمكن أن تكون ذات منفعة متبادلة بالنسبة لجميع الأطراف ، فضلا عن وجودها في نطاق قدرات البلدان النامية على التنفيذ .

ويمكن لليونيدو وغيرها من المنظمات الدولية المعنية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ، أن تقوم من خلال برامجها بدور هام في مساعدة البلدان النامية في الوفاء بهذه المتطلبات .

ثانيا - خيارات السياسة العامة في مجال تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

ألف - موقع التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في السياسات الصناعية الوطنية

٢٣ - تمتلك غالبية البلدان النامية جهازا ظاهرا أو ضمنيا للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي يمثل التخطيط الصناعي فيه عنصرا هاما ، بل أهم العناصر في بعض الحالات . ولم تؤد الحالة الاقتصادية العالمية الحالية والتوقعات غير الواعدة بشأن النمو الصناعي في البلدان النامية ، الى تغيير قناعة معظم البلدان النامية بأن التنمية الصناعية تلعب دورا مركزيا كأداة للنمو ، وفي التكييف الهيكلي ، وفي تعبئة مدخرات اضافية من اجل الاستثمار ، وفي اقامة الروابط الخلفية والامامية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل .

٢٤ - وتختلف الأهداف من بلد الى آخر ، وتتأثر بالتالي أدوات السياسة العامة المصممة لتحقيق هذه الأهداف . ومع ذلك ، ثمة سمات معينة في سياسات التصنيع تبدو مشتركة بين معظم البلدان النامية ، ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

(أ) تنمية الصناعات المتصلة بالزراعة ، سواء أكانت صناعات لتجهيز المحاصيل الزراعية أم صناعات لانتاج المدخلات الزراعية ؛

(ب) الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية وتنمية هذه الموارد ، بما يجسد مبدأ الاعتماد على الذات ومعايير المزايا النسبية فيما يتعلق بتطوير الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، وكذلك الموارد البشرية ؛

(ج) انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري أو السلع " الأساسية " لسد احتياجات القطاعات الأفقر بين السكان ورفع مستوياتها المعيشية ؛

(د) تنمية صناعة السلع الانتاجية ، نظرا لأهميتها الحيوية في عملية التكامل الرأسي ، وفي زيادة القيمة المضافة ، وفي مجال العمالة ؛

(هـ) زيادة التركيز على سياسات تشجيع الصادرات ، والتي كثيرا ما تتواكب مع الهدف المتمثل في تنفيذ أنشطة انتاج بدائل الواردات بصورة أكثر انتقائية وكفاءة ؛

(و) زيادة التركيز على هدفي العدالة والرفاهية ، ويتجلى ذلك في الاهتمام بمستويات العمالة ؛ وتوسيع الصناعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة ؛ وتدريب العمال ؛ ونشر الصناعات وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ؛ وتحسين انتاج وتوزيع السلع الأساسية ؛ وتشجيع ادماج المرأة في عملية التصنيع .

٢٥ - وينشأ الأساس المنطقي لتوسيع حجم التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية وزيادة خصائصه الايجابية عن توقع أن يؤدي ذلك الى زيادة القدرات التكنولوجية والنشاط الصناعي للبلدان المتعاونة ،وذلك من خلال الاعتماد الوطني والجماعي على الذات . ولذلك ، ينبغي أن ينظر الى التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية بوصفه جزءا من جهود البلدان النامية الرامية الى التعجيل بالتصنيع ، وينبغي أن يلعب هذا التعاون دورا في تنفيذ السياسات السالفة الذكر ، على أنه ينبغي التسليم بأن ذلك قد يكون عملية طويلة الأمد تتطلب قدرا كبيرا من الرعاية والوقت .

٢٦ - بيد أن البلدان النامية اعتادت أن تصوغ استراتيجيات وسياسات التصنيع وتنفذها دونما اعتبار لعملية التعاون فيما بين البلدان النامية . ونظرا للارادة السياسية القائمة ، ووجود التزام حقيقي بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، يكون ذلك وقتا مناسبا لتقييم الوضع الحالي وتقرير دلالة مثل هذا الالتزام في سياسات تصنيع البلدان النامية . ولا يمكن لأي اطار سياسي وقانوني لتعزيز أو انشاء آليات مؤسسية مناسبة ، تشجع وتسهل التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، أن يكون فعالا الا اذا ادمج كليا في الاستراتيجية العامة والسياسات في مجال النهوض بالتنمية الصناعية والاقتصادية على الصعيد الوطني ، وينبغي أيضا أن يكون متسقا مع الأطر السياسية المماثلة للبلدان النامية الأخرى .

باء - التوجيهات السياسية للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

٢٧ - من الصعب اقتراح سياسات معينة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية تكون صالحة للتطبيق العام على جميع البلدان النامية ، نظرا لأن الاستراتيجيات والسياسات الصناعية لبلد نام ، والتي يلزم أن تكون السياسات المشجعة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ منها ، قد تختلف تبعا للاسلوب الذي يتم اختياره للتنمية ، ومستوى التصنيع الذي تحقق بالفعل ، والحجم والموقع الجغرافيين واستجابات السياسة العامة للتغيرات الدينامية في الوضع الاقتصادي الدولي .

٢٨ - ومع ذلك ، يمكن بحث بعض التوجهات التي ينبغي لمثل هذه السياسات أن تتخذها استنادا الى المبادئ الاسترشادية للتضامن ، والمنافع المتبادلة ، وتنوع الأشكال ، وتحقيق نتائج سلموسة . وعلى الصعيد العالمي ، ينبغي للسياسات العامة أن تعطي تجسيدا وتماسكا لأهداف وأنشطة المؤسسات والآليات الدولية التي قد تنظر البلدان النامية في انشائها لاتخاذ اجراءات على أساس جماعي للتعجيل بالتصنيع فيها . ولذلك ينبغي أن توجه السياسات العامة نحو ما يلي :

(أ) تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية للحصول من البلدان المتقدمة النمو على شروط عادلة ومنصفة في مجالات نقل التكنولوجيا والخبرة الادارية ، والتمويل ، والطاقة ، والسلع الانتاجية والوسيطة اللازمة للتصنيع ؛

(ب) اقتسام المعلومات ، وتسهيل تدفق الموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية والمالية وموارد الطاقة بين البلدان النامية ؛

(ج) زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بين البلدان النامية ، وخصوصا لصالح أقل البلدان نموا ؛

(د) زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب في المصنوعات والمواد الخام الضرورية ، على حين يكون هناك في الوقت نفسه ضمان بألا تصبح أقل البلدان نموا المحيط الجديد للمراكز الصناعية في العالم النامي .

٢٩ - وعلى الصعيد الثنائي والاقليمي والأقاليمي ،ينبغي توجيه تلك السياسات نحو ما يلي :

(أ) تنسيق خطط التصنيع الوطنية وتحقيق التوافق بينها ،وتعزيز تخطيط وبرمجة الصناعة على أساس قطاعي اقليمي ؛

(ب) انشاء مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات في مجالات الأولوية الرئيسية تقوم على الاستفادة من المواد الخام المحلية ؛

(ج) تشجيع المشاريع المشتركة بين المؤسسات الصناعية ، العامة منها والخاصة ، في البلدان النامية ؛

(د) تشجيع مؤسسات الاستشارات في مجالي الهندسة والتصميم في البلدان النامية على تقديم العطاءات واعداد المشاريع بصورة مشتركة ؛

(هـ) تدعيم الرابطات الصناعية والمهنية الاقليمية والأقاليمية للبلدان النامية ؛

(و) ضمان معاملة خاصة للبلدان التي هي في المراحل الأولى من التصنيع ، وذلك في مجال اقتسام التكاليف والمنافع المتصلة بمشاريع معينة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛

(ز) تنمية التعاون التمويلي في مجال اعداد المشاريع والاستثمار الصناعي .

٣٠ - كما قام اجتماع فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، الى جانب تحديده للتوجهات العريضة للسياسة العامة المبينة في الفقرتين السابقتين ، باقتراح مجموعة من الأهداف الأكثر تحديدا التي ينبغي أن تعالجها سياسات ترمي الى تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . وشدد الاجتماع على أنه ينبغي لمثل هذه السياسات التي تضعها البلدان النامية أن ترمي الى ما يلي :

(أ) مضاعفة المبادرات للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . وهذا يحتاج الى معلومات عن المجالات المتاحة لعمليات هذا التعاون ،والى دراسة العرض والطلب المحتملين ، والى آليات للجمع بين الأطراف التي يرجح أن تشارك في هذه العمليات ؛

(ب) وتوفير الدعم المالي والحوافز للأطراف المعنية من أجل مشاريع التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) اقامة مشاريع تنطوي على تعاون صناعي فيما بين البلدان النامية وتكون لها سمات ايجابية تعود بالنفع على البلدان المعنية ؛

(د) اعداد مقترحات محددة يمكن أن تتضمن التعاون بين المؤسسات العامة والخاصة ، والتعاون بين المؤسسات التي تدعم التصنيع ، والتعاون الرامي الى ايجاد نظم صناعية شاملة ؛

(هـ) انشاء شبكات للتعاون التقني بين اثنين أو أكثر من البلدان النامية ؛

(و) صياغة برامج متكاملة للتنمية الصناعية في ميادين كالصناعات الزراعية والطاقة ؛

(ز) انشاء شبكات من الرابطات الصناعية الوطنية وغرف التجارة والصناعة ، لكي تساعد في تحديد المشاريع وفي تعزيز الاتصالات فيما بين المنظمين المعنيين .

٣١ - وناشد الاجتماع أيضا البلدان المتقدمة النمو أن تقدم الدعم لبرامج التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية بوسائل مختلفة مثل :

(أ) تقديم أموال ضمن اطار برامج مساعداتها الانمائية لتشجيع المشاريع الصناعية المشتركة والمؤسسات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية ، ولأنشطة البحوث التكنولوجية ، ولدراسات ما قبل الاستثمار ، وللاستثمارات الفعلية ؛

(ب) تيسير شراء المعدات والمدخلات التكنولوجية بصورة مستقلة في المشاريع الاستثمارية التي تمولها ، من أجل تشجيع استيراد السلع الانتاجية والخدمات الهندسية والتكنولوجيا من بلدان نامية أخرى ؛

(ج) دعم وضع مخططات جديدة لتمويل وضمانات ائتمانات التصدير من جانب البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية ؛

(د) دعم انشاء بنك مشترك بين بلدان الجنوب في ضوء الدراسات التي تجريها حاليا مجموعة الـ ٧٧ ؛

(هـ) زيادة تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية فيما يتصل بعمليات وبرامج التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

ثالثا - آليات وأدوات تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

٣٢ - يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الآليات والأدوات المتعلقة بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، والتي وضعت ، أو يلزم وضعها ، قيد الممارسة على مختلف الأصعدة : الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية والعالمية .

ألف - الصعيد الوطني

٣٣ - كما ذكر آنفا فان التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، قد نشأ أساسا نتيجة للمشاريع الصناعية المشتركة ، التي كانت في معظم الحالات بين مؤسسات من القطاع الخاص . بيد أن هناك بضعة جوانب هامة للمشاريع الصناعية المشتركة من اللازم دراستها . أولها أن مؤسسات القطاع العام أو المؤسسات شبه الحكومية في كثير من البلدان النامية قد برزت كمؤسسات صناعية هامة . ويجدر اجراء دراسة لبروز مؤسسات للقطاع العام كشركاء محتملين في المشاريع الصناعية المشتركة ، وللدور الذي يمكن أن تقوم به كأدوات للتعاون .

٣٤ - والجانب الثاني أنه كانت توجد مجالات مشاكل معروفة جيدا في المشاريع المشتركة بين مؤسسات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وتتصل هذه المجالات أساسا بما يلي:

- المخاطر والقيود السياسية : الهيمنة السياسية والاستعمار الجديد ؛
- مفهوم الاعتماد على الذات : هل تعتبر المشاريع المشتركة عونا للاعتماد على الذات أم عائقا في طريقه ؟
- التنازع المتعلق باقتسام التكاليف والمنافع ؛
- تضارب الأساليب الادارية ؛
- مشاكل تحديد أسعار النقل ، أعلى أو أدنى من سعر الفائورة .

وهناك بعض القلق ، خصوصا فيما بين أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، لأن المشاريع الصناعية المشتركة بين مؤسسات البلدان النامية قد لا تختلف اختلافا كبيرا عن المشاريع المشتركة التقليدية بين الشمال والجنوب . فقد كانت التجارب في هذا المجال مختلطة . واذا ما تمثلنا مبادئ التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، فستكون جدوى اقرار مبادئ توجيهية للمشاريع الصناعية المشتركة فيما بين البلدان النامية جديرة بالبحث .

٣٥ - وثمة شكل آخر اتخذه التعاون الصناعي على مستوى المؤسسة وفي المؤسسات المتعددة الجنسيات . وقد كانت هذه المؤسسات مألوفة بوجه خاص في بلدان الحلف

الآندي وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . غير أنه برزت مجالات مشاكل في بعض الحالات ، وهي مجالات تحتاج الى دراسة . ويتعلق أحدها بتوزيع المنافع - من الذي يحصل عليها ومقدار ما يحصل عليه ؟ ويثور بصفة خاصة ، في حالة التكامل الرأسي للصناعات ، والتساؤل عما اذا كانت القيمة المضافة تمثل مؤشرا لعائد الاستثمار . ان القيمة المضافة في الصناعات الأمامية تكون دائما أعلى بكثير منها في المراحل المبكرة للتحويل الصناعي للمواد الخام . بيد أن مالك المواد الخام الصناعية يثير على نحو مشروع مسألة مفادها أنه اذا لم تكن هناك مواد خام متاحة ، فلن تكون هناك قيمة مضافة أيا ما كانت . وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالتكامل الأفقي ، حيث يجري تصنيع المكونات في مؤسسات مختلفة في بلدان مختلفة على أساس المزايا المقارنة . وقد ثبتت فعالية هذا النظام على النحو الذي مارسته الشركات عبر الوطنية ، بوصفها ساعية نحو الكفاءة ، نظرا لأن المؤسسات الفردية تدعمها نظم للتصميم المركزي والتوحيد والمراقبة . ويجب النظر في الآليات البديلة في حالة وجود عمليات من هذا القبيل فيما بين مؤسسات البلدان النامية ، التي تفتقر غالبا الى مثل هذه الموارد المركزية بالمقدار المطلوب .

٣٦ - وقد صاغ اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية عددا من التوصيات بشأن التدابير التي يمكن لحكومات البلدان النامية اتخاذها على الصعيد الوطني ، حيث تدعو الحاجة الى بذل جهود كبيرة . وتشمل هذه التوصيات ، من جهة ، انشاء جهات مركزية للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية يمكن أن تلقى الدعم والتوجيه من المؤسسات الخارجية والمنظمات الدولية . وينبغي للجهات المركزية الوطنية أن تقوم بجمع معلومات حول قدرات العرض لدى بلدانها بالنسبة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، فضلا عن طلباتها المتعلقة بهذا التعاون . واتاحة هذه المعلومات للبلدان النامية الأخرى من خلال مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لليونيدو . وعليها كذلك أن تتابع بصورة نظامية مبادرات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . كما يمكن للحكومات ، من الناحية الأخرى ، أن تدخل في اتفاقات بشأن التعاون قد تكون من نمط الاطار العام أو ترتبط بصورة محددة ببرامج معينة . وثمة حالة مثيرة للاهتمام بشكل خاص هي حالة ترتيب " المزاوجة " الذي يمكنه أن يجمع معا ، في ترتيب طويل الأمد للتعاون ، مؤسسات صناعية (في القطاع العام أساسا) أو مؤسسات داعمة للتصنيع (معاهد البحوث وكليات الهندسة ومؤسسات المقاييس ، الخ .) ، أو يمكن توجيهه نحو تطوير نظام صناعي شامل من أجل صناعة معينة .

باء - الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية

٣٧ - من الممكن أن تكون آليات التعاون الصناعي على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي أدوات فعالة تؤدي الى تحقيق درجات تتزايد بصورة تصاعدية من التكامل والتخصص والاستخدام الفعال للموارد . وفي الوقت الحاضر ، تكون المحاولات الرئيسية لاقامة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية على هذا المستوى في سياق مخططات للتكامل الاقليمي ودون الاقليمي موجهة نحو توسيع التجارة في المصنوعات ، وتوزيع الأنشطة الصناعية فيما بين البلدان الأعضاء الداخلة في تجمع اقليمي ، وتوسيع مجال الانتاج من خلال المشاريع المشتركة والمؤسسات المتعددة الجنسيات . ومع ذلك ، فينبغي التأكيد ، كما لوحظ أعلاه ، على أن الانجازات الفعلية التي حققتها المخططات دون الاقليمية والاقليمية المختلفة حتى الآن في التنمية الصناعية كانت محدودة ، وبالتالي ، تجرى في كثير من المخططات في الوقت الحاضر عملية اعادة تقييم واعادة توجيه . ويبدو أن اقتسام الخبرات داخل سياق التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية على الصعيد الأقاليمي يمكن أن يكون مفيد بالنسبة لعملية من هذا القبيل لاعادة التقييم واعادة التوجيه (٧).

٣٨ - واقترح اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، عددا من امكانيات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، وهي تتضمن :

(أ) الآليات المؤاتية للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، ضمن اطار مخططات التكامل . وقد تتضمن تحرير التجارة ؛ والبرمجة الصناعية المؤدية الى التكامل الصناعي فيما بين البلدان المشاركة ؛ وانشاء مؤسسات متعددة الجنسيات؛ ومشاريع مشتركة تتعلق بالهياكل الأساسية المادية (الكهرمائية ، والطرق والجسور الدولية ، والسكك الحديدية ، الخ) ؛ وبرامج مشتركة لتطوير التكنولوجيات والتكامل والتعاون في مجال الخدمات الاستشارية والهندسية ؛ والتعاون في حقل التعليم الجامعي ، الخ ؛

(ب) شبكات للتعاون التقني تربط بين مؤسسات مماثلة في بلدان مختلفة ، في ميادين التكنولوجيا " الفكرية " ، مثل التدريب المهني ، والتعليم الهندسي ، والبحث التكنولوجي ، والمقاييس الخ ، وفي مجالات التكنولوجيا " المادية " أيضا ، مثل الصناعات الزراعية ، والبتروكيميائيات الخ ؛

(ج) مؤسسات مشتركة للتكنولوجيا يمكنها أن تقدم خدمات و " صفقات اجمالية " تتعلق بالدراية التكنولوجية الى البلدان المشتركة ، في ميادين مثل صناعة الحديد والفولاذ ، وانتاج الطاقة الكهربائية ، والمعادن غير الحديدية ، واللدائن الخ ، وهذا النوع من الآليات يمكنه أن يكمل شبكات التعاون التقني فع فرع معين ؛

(د) يمكن " لأندية التعاون الصناعي " ، كتلك الموجودة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، أن تكون آليات مفيدة لتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام في فروع صناعية محددة ؛

(هـ) يمكن لاتفاقات الائتمانات الضريبية أن تكون بمثابة أساس لتشجيع المؤسسات المتعددة الجنسيات ضمن اطار تعاون اقتصادي أقاليمي واسع ؛

(و) يجب تشجيع تبادل الخبرات بين التجمعات الاقتصادية في مختلف المناطق ؛ وهناك نقطة مهمة ، ألا وهي الترتيبات القانونية المتعلقة بانشاء آليات ، وأدوات للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات.

جيم - الصعيد العالمي

٣٩ - ينبغي أن يكون لأدوات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، على الصعيد العالمي ، غرضا مزدوجا : فينبغي ، من جهة ، أن توفر دعما لأنشطة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية على الأصعدة الثنائية والاقليمية والأقاليمية ،ومن جهة أخرى ، أن تعزز المركز التفاوضي للبلدان النامية في مواجهة البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق باحتياز التكنولوجيا والموارد الأخرى اللازمة للانتاج الصناعي ، فضلا عن ضمان الأسواق لصادراتها من المصنوعات .

٤٠ - وتنجز البلدان الصناعية مشاريع كثيرة على مستوى المؤسسة يمكن أن تقوم البلدان النامية المتعاونة بتنفيذها ، نظرا لأن الشركات عبر الوطنية والمنظمات الأخرى ، مثل موردي المصانع والمعدات في البلدان المتقدمة النمو ، كثيرا ما تضطلع باعداد دراسات الجدوى دون مقابل . وسيكون من شأن " مرفق تطوير المشاريع " للبلدان النامية الذي سوف يساعد في تصميم واعداد المشاريع الصناعية على نحو سليم ، بما في ذلك الدراسات الاستطلاعية ودراسات الجدوى والمقترحات الخاصة بالمشاريع المقبولة لدى المصارف ، أن يوفر بديلا حيويا لهذا . والواقع أن مؤتمر اليونيدو العام الثالث، في الاعلان وخطة العمل اللذين أصدرهما في نيودلهي ، قد اعتبر مرفقا كهذا لتطوير المشاريع أمرا أساسيا . كما قامت مؤتمرات القمة للبلدان غير المنحازة ، وأحدثها المؤتمر الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣[٨] ، بدراسة هذا المرفق والمصادقة عليه .

٤١ - كما أن " نظاما للمعلومات الخاصة بالمشاريع الصناعية " يمكن أن يكون عونا هاما في الجهود الرامية الى زيادة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .ويمكن أن يقوم نظام كهذا بجمع ونشر المعلومات ، من خلال الجهات المركزية الوطنية ، حول المشاريع الصناعية قيد النظر أو التي هي في مرحلة التخطيط ، في مختلف البلدان ، كي يمكن استكشاف الامكانيات بالنسبة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان

النامية ، في مرحلة مبكرة من تخطيط وتصميم المشاريع الصناعية . وعلى ذلك فان فرص تحقيق مشاريع مشتركة وتعاون على مستوى تشغيلي بين المؤسسات في البلدان النامية ، يمكن أن تتحسن كثيرا . ويمكن لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لليونيدو أن يوسع من نطاقه ليشمل مثل هذه الخدمة .

٤٢ - وثمة عامل أساسي في التصنيع وهو توفير تمويل كاف ، وفي الوقت الحاضر فان الحجم المرهق لأعباء خدمة الدين الخارجي ، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات ، والتهديد الذي تشكله السياسات الانكماشية التي تفرضها الشروط المرتبطة بالاقتراض من صندوق النقد الدولي ، تعتبر مسائل لا يمكن لأي بلد نام أن يعالجها بمفرده . وفي مواجهة مثل هذا المشهد الكئيب ، فان الاقتراح المقدم في اطار برنامج عمل كراكاس لمجموعة الـ ٧٧ بشأن انشاء مصرف دولي للتنمية في الجنوب ، يمكن أن يشكل جزءا من استجابة البلدان النامية في سعيها الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد قدمت اليونيدو اقتراحا مفاده أن تشترك البلدان في انشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية . وما زال هذا الاقتراح مطروحا . ويمكن تكييف هياكله بيسر لانشاء " مصرف للتنمية في بلدان الجنوب " كي لا يوفر فقط تمويلا للمشاريع ، وانما يوفر أيضا آليات قابلة للحياة لتعزيز المشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات بين البلدان النامية ، وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بهذا الموضوع(٩).

٤٣ - وأخيرا يمكن على الصعيد العالمي أن تتمثل أداة أساسية أخرى في انشاء " أمانة اقتصادية للعالم الثالث " بهدف محدود ، وأن يكن حاسما ، مؤداه مساعدة البلدان النامية في مفاوضاتها الاقتصادية الدولية ، والأهم من ذلك ، في تعزيز وتحقيق امكانياتها الهائلة من خلال التعاون فيما بينها ، بما في ذلك التعاون في ميدان التنمية الصناعية .

٤٤ - وينبغي ملاحظة أن اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعقود في تدوز/يوليه ١٩٨٣ في بانكوك ، قد صادق على احالة المقترحات المذكورة أعلاه الى المؤتمر العام الحالي للنظر فيها(١٠). ومن الواضح أن دور اليونيدو يمكن أن يكون هاما في توفير المساعدة لانشاء آليات عالمية من هذا القبيل .

رابعا - المجالات المبشرة بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

٤٥ - كما تم التشديد في البداية ، فان تحديد مجالات معينة تشغيلية وقطاعية متعلقة بالمشاريع تزخر بآمال وإمكانات للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، يمثل عنصرا أساسيا لاعطاء الهيئة والشكل اللازمين لأي برنامج عمل محدد للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . ولهذا العنصر أهمية خاصة بالنسبة للمتطلبات الحاسمة في تخطيط وتشغيل وحدات الانتاج الصناعي في البلدان النامية ، وهي الموارد البشرية والتكنولوجيا والطاقة والتمويل والتسويق والمشورة الصناعية .

٤٦ - ونظرا لأن الوثائق المستقلة عن معظم المواضيع المذكورة أعلاه ، معروضة أمام المؤتمر العام الرابع ، فسوف يقتصر هذا الفصل ، بصفة أساسية ، على ما يلي : أولا ، الاستعراض الموجز لامكانيات معينة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في كل مجال من المجالات البالغة الأهمية ، وثانيا ، تحديد معالم دور اليونيدو في ضوء أعمالها الماضية في تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، والتوصيات المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، للتحضير للمؤتمر العام الرابع .

التدريب الصناعي

٤٧ - تمثل الأيدي العاملة المدربة ذات المهارات الكافية والملائمة ، واحدا من أهم المتطلبات اللازمة لتشغيل وحدات الانتاج الصناعي . وتوجد آفاق هامة لزيادة أنشطة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، التي تحدث بالفعل في هذا المجال : فالتدريب الصناعي في بلد نام له ميزة أن أحوال التدريب والعوامل البيئية والمشاكل الواجب حلها يرجح أن تكون مشابهة لتلك الموجودة في بلد المتدربين ، وأن التكاليف يتوقع أن تكون أقل . والواقع أن تطوير قدرات المنظمين والقدرات الادارية والتقنية التي ليست غريبة عن أوضاع البلدان النامية ، يمثل مجالات رئيسية للأولوية بالنسبة لتنمية الصناعة (١١).

٤٨ - ومن الميادين الواعدة بالنسبة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في مجال الموارد البشرية انشاء شبكات اقليمية لمؤسسات التدريب ومراكز التفوق في البلدان النامية لتوفير مدى واسع من البرامج الملائمة للتدريب والتنمية لتناسب الملامح المتبدلة للاحتياجات الصناعية والتكنولوجية في البلدان النامية . ويمكن ، من خلال تلك الشبكات ، أن يتم كذلك بمزيد من الفعالية تنظيم برامج للتدريب داخل الوحدات الانتاجية في البلدان النامية (١٢).

٤٩ - وقد أكد اجتماع فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية على أهمية التعليم والتدريب الموجهين نحو التنمية واللذين يمكنهما تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية ، ووضع عددا من التوصيات

٥٠ - تعد تنمية قدرة تكنولوجية في الانتاج الصناعي خطوة نحو التقليل من اعتماد الجنوب تكنولوجيا على الشمال . والواقع أن بلدان العالم الثالث ستصبح مراقبين لا حول لهم للتكنولوجيات الجديدة والآخذة في الظهور ، ما لم تقم بمجهود مشترك في هذا السبيل . وكما لوحظ في المحفل الدولي المعني بالتقدم والتطور في الميدان التكنولوجي ، الذي عقد للتحضير للمؤتمر الحالي ، " فسوف يؤدي ظهور المقترحات التكنولوجية ، من بعض جوانبه ، الى مرحلة جديدة من التعاون فيما بين البلدان النامية . وسوف تتشابه كثيرا المشاكل التي تواجهها هذه البلدان في مجالات جمع المعلومات ، والتنبؤ ، والتقييم ، والانتقاء ، والاحتياز ، والتكييف ، واستيعاب التكنولوجيات الجديدة ، والتنمية المحلية الذاتية النمو ، وكذلك في مجال استخدام هذه التكنولوجيات ، لذلك فمن الضروري القيام بتبادل المعلومات حول السياسات العامة المتبعة والخبرات المكتسبة في هذا الميدان . وينبغي أن يتسع نطاق البرامج التعاونية فلا يقتصر على تبادل المعلومات بل ليشمل التعاون الجماعي في مجالات التفاوض واحتياز التكنولوجيات ، وايجاد تسهيلات الانتاج المشتركة ، والمؤسسات والبرامج التكنولوجية ، بل الأهم من ذلك أيضا ، أنه قد يتوجب على البلدان النامية أن تتدارس معا مسألة اعتماد استراتيجية جماعية توجه استجابتها للتغير التكنولوجي الطارئ "(١٤).

٥١ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات التكنولوجية ، فقد رأى اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، أنه ينبغي تكوين شبكات من مؤسسات البحث والتطوير تقوم على أساس اقليمي وأقاليمي ، كما ينبغي تطوير برامج وأنشطة محددة للبحث والتطوير للاضطلاع بالمشاريع المشتركة للبحث والتطوير التي توجد بالنسبة لها احتياجات محددة في بلد أو أكثر من البلدان النامية . كما يجب التشديد على تطوير التكنولوجيات .

بشأن كيفية تحقيق ذلك من خلال التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . (توصيات هذا الاجتماع التي تدعو على وجه التخصيص الى اشتراك اليونيدو في هذا المجال وغيره من المجالات الحاسمة كما هو مبين في الجزء الثاني من هذا الفصل المعنـــــي بـدور اليونيدو). وأشار الاجتماع أيضا الى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ، وأوصـى ، في هذا الصدد ، بوضع مبادئ توجيهية لمساعدة تلك البلدان في مجال الخدمات الارشادية ونشر المعلومات والتدريب الصناعي ، بما في ذلك التدريب على الصناعـات الريفيـة . ويجب أن تقوم هذه المبادئ التوجيهية على تقاسم خبرة البلدان النامية في هـــذا الميدان وتوحيد آرائها(١٣).

تنمية القدرة التكنولوجية

الطاقـــة

٥٢ - تعتبر الطاقة أحد المدخلات الهامة الأخرى بالنسبة لتشغيل وحـــدات الانتـاج الصناعي . غير أن البلدان النامية ظلت تواجه في هذا الميدان قيودا خطيـرة كـان لها تأثير مباشر وملموس على سرعة واتجاه التصنيع فيها . والمشكلة الكبرى هـي أن البلدان النامية تحتاج الى استيراد كميات كبيرة من الوقود التقليـدي للأغـــراض الصناعية وغير الصناعية . وأدت التكاليف العالية لذلك الوقود بدورها الى الحد من توافر النقد الأجنبي ، فقيدت بذلك واردات السلع الانتاجية والوسيطة التـــي يتوقـف عليها معدل التنمية الصناعية . وتنبىء الطاقة بأن تكون ميدانا هاما للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، وبخاصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ومكونات ذلك التعاون يمكن أن تكون كما يلي : المشاريع المشتركة ، كتوليد الطاقـة الكهرمائية من أجل التصنيع ؛ والبحث والتطوير بصورة مشتركة بشأن المصادر الجديـدة للطاقـة ، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الاحيائية وغيرهما ، واحتياجات البحـث والتطويـر لتحسين استخراج وتحويل مصادر الطاقة ، كالفحم وتحسين أوجه استخدامها في الصناعة (١٥) . وقد اعترف اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعني بالتعاون الصناعـي فيما بين البلدان النامية ، بالفرص الناشئة المتاحة لهذا التعاون في ميدان الطاقـة ، لاسيما فيما يتعلق بالمحطات الكهرمائية الصغيرة ، وصناعة المعدات والأجهزة ، وخدمات التصميم والاستشارات ، والادارة التشغيلية ، وبرامج التدريب .

التمويـل

٥٣ - توجد امكانيات طيبة لاقامة روابط وبرامج متشابكة للتعاون بيـن المؤسســات الاقليمية للتمويل الانمائي في البلدان النامية التي تعمل على اجتـذاب وتعبئـــة الأموال من سوق التمويل الدولية وتوجيهها الى الأولويات الاقليمية للبرامـج الخاصـة بكل منها ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتصنيع . ورأى اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، انه لو قام مصرف لبلدان الجنوب فان بامكانه تقديم المساعدة لشبكات مصارف التنميـة الاقليميـة كي تعزز الأنشطة الخاصة بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية (١٦) .

التجـــارة

٥٤ - من العوامل الهامة التي تحول دون زيادة التجارة في المصنوعات بين البلدان النامية : المعلومات المتحيزة وغير المنتظمة ، والاتصالات غير الكافية ، وعـدم وجـود شبكات للتسويق تحت تصرف المؤسسات الصناعية في البلدان النامية . وقد رأى اجتمـاع فريق الخبراء الرفيع المستوى التحضيري المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلـدان النامية أن المؤسسات العامة للتجارة ، في البلدان النامية ، التي نجحت فـي ربـط الشركات الصناعية المحلية بالمشترين والبائعين في الخارج ، قد يتعين عليهـــا أن

تقطع شوطا طويلا للتغلب على مثل هذه العوامل المعوقة . وقد يتطلب ذلك اقامة شبكة من المؤسسات العامة للتجارة (الخاصة أو المملوكة للدولة) في كل بلد من البلدان النامية ، واقامة شبكة اقليمية وأقاليمية مجهزة بنظام جماعي لجمع المعلومات .

الاستشارات الصناعية

٥٥ - نظرا للدور الهام الذي تضطلع به الاستشارات الصناعية في تصميم وتنفيذ المشاريع الصناعية وفي تحويل التكنولوجيات الى " تكنولوجيات قيد الاستعمال "، فانها تقوم بدور جوهري في تصنيع البلدان النامية . ويمكن تعزيز تطوير قدرة محلية في مجال الاستشارات الصناعية عن طريق مخططات للتعاون تنطوي على اقتسام الخبرات ،وتبادل الموظفين ، والعمل المشترك في مجال اعداد المشاريع ، والمشاريع المشتركة بين مؤسسات الخدمات الاستشارية في البلدان النامية ، وتبادل المعلومات ذات الصلة بمهمة الاستشارات على أساس منتظم .

خامسا - دور اليونيدو

٥٦ - بدأت أنشطة اليونيدو في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في القطاع الصناعي قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، المعقود في بوينس آيرس في الفترة ما بين ٢٧ آذار/مارس و ٧ نيسان/أبريل ١٩٧٨ . وقد بدأ اهتمام اليونيدو الخاص بهذا الميدان باقتراح قدمته حكومة السنغال للدورة الأولى للجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية في عام ١٩٧٢ ، يدعو الى تبادل الخبرة بين البلدان النامية في اقامة أو تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وفضلا عن ذلك ، دعا مجلس التنمية الصناعية ، في قراره ٣٦(د - ٧) الذي اتخذه في دورته السابعة في أيار/مايو ١٩٧٣ ، المدير التنفيذي الى " القيام في أسرع وقت ممكن ، وكمرحلة أولى ، بوضع برنامج ملموس للأنشطة التنفيذية بغية تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، عن طريق تبادل التكنولوجيا المكيفة على النحو الواجب ، والمعلومات وصيغ المساعدة الانمائية في ميدان الصناعة ، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والبرمجة الصناعية ، والتمويل الصناعي الخ." كما طلب الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي والى المسؤول الاداري فيه " النظر في التدابير اللازمة لتشجيع هذا الشكل الجديد من التعاون والمساعدة الانمائية " . وأخيرا ، وكما أشير في مستهل هذه الوثيقة ، كان اعلان وخطة عمل ليما ، اللذان أقرهما مؤتمر اليونيدو العام الثاني في عام ١٩٧٥ ، يعلقان أهمية كبرى على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، ويوجزان عددا من التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

٥٧ - وقد أجرت أمانة اليونيدو ، كخطوة من الخطوات الأولى في تنفيذ برنامجها ، دراسة استقصائية لتحديد مجالات نوعية يمكن للبلدان النامية أن تعرض فيها التعاون التقني في مجال التنمية الصناعية ، أو ترحب بعروض كهذه تأتيها من البلدان النامية الأخرى . وفي أيار/مايو ١٩٧٥ تم بالتشاور مع حوالي ٤٠ بلدا ناميا إصدار قائمة أولية بفرص التعاون تضمنّت قرابة ٣٦٠ عرضا محددا للموارد . ومع ان هذه العيّنة الأولية لم تتضمن معلومات عن عدد من البلدان التي يمكنها عرض موارد هامة ، الا انها دلّت على وجود امكانيات كبيرة للتعاون بين البلدان النامية في مدى واسع الى حد ما من الميادين الصناعية ، وقدّمت اساسا مفيدا لمواصلة تطوير البرنامج .

٥٨ - ويتكون برنامج اليونيدو للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية من خمسة عناصر تدعم بعضها بعضا ، وهي :

(أ) تنظيم اجتماعات "للتضامن" تهدف الى نفع أقل البلدان نموا ، وتنظيم اجتماعات "مائدة مستديرة" على مستوى الوزراء ؛

(ب) تشجيع وتطوير برامج مشتركة لقطاعات صناعية محددة ؛

(ج) متابعة توصيات نظام المشاورات للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية وتنظيم مشاورات اقليمية ؛

(د) تبادل الخبرة والمعلومات بشأن تطوير وتكييف ونقل التكنولوجيا ؛

(هـ) تدابير داعمة لبرنامج عمل كراكاس لمجموعة الـ ٧٧ ، بما في ذلك تقديم مساعدة جوهرية في تنظيم اجتماعات المتابعة .

٥٩ - ويهدف برنامج اليونيدو للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية (١٧) ، في المقام الأول الى ما يلي :

(أ) تعزيز روح التضامن وزيادة الوعي بضرورة وامكانية التعاون الاقتصادي والتقني ؛

(ب) تشجيع البلدان النامية على اعتماد سياسات ونظم مواتية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية من أجل تحقيق الفائدة القصوى منها ؛

(ج) تدعيم برامج خاصة بين المناطق للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية مثل منطقة أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية ؛

(د) تعزيز التعاون في قطاعات صناعية محددة ، فضلا عن مشاريع محددة ، بغية تدعيم القدرات المحلية للبلدان النامية ؛

(هـ) تدعيم آليات التعاون لصالح أفريقيا ضمن اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا .

٦٠ - وقدم اجتماع الخبراء الرفيع المستوى ، المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، للتحضير لهذا المؤتمر ، عددا من التوصيات المحددة لتدعيم وتوسيع أنشطة اليونيدو في هذا الميدان ، وهي :

(أ) ينبغي مواصلة التوسع في اجتماعات التضامن التي تنظمها اليونيدو لصالح أقل البلدان نموا ، وكذلك تقديم الدعم لمؤتمرات المائدة المستديرة التي تنظم في اطار برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (١٨) ؛

(ب) ينبغي أن تنظم اليونيدو اجتماعات للخبراء لتقصي امكانات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في مختلف الفروع الصناعية ، وعلى اليونيدو أن تشجع على اجراء دراسات يمكن أن تساعد في تعزيز وتوجيه ذلك التعاون ، أو أن تجرى هذه الدراسات بنفسها . وينبغي ، بصفة خاصة ، اجراء دراسة للامكانيات دون الاقليمية ، مثال ذلك عن تجربة النوادي الصناعية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وذلك ضمن اطار التعاون الصناعي بغرض التوسع في استخدام هذه الآلية ؛

(ج) ينبغي تعزيز أنشطة تشجيع الاستثمار الصناعي التي تقوم بها اليونيدو ، وأن تتضمن هذه الأنشطة ترتيبات المشاريع المشتركة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ؛

(د) ينبغي تقديم دعم لاعداد اتفاقات نموذجية وعقود قياسية لهذه المشاريع المشتركة ؛

(هـ) ينبغي أن تواصل اليونيدو عملها في مجال تحديد مراكز التفوق الموجودة من أجل التدريب ، وتقييم قدراتها وامكاناتها ، واعداد مشاريع للتعاون التقني لدعم هذه المراكز ، لكي تخدم الاحتياجات الوطنية وكذلك احتياجات البلدان النامية الأخرى ؛

(و) ينبغي أن تجري البلدان النامية، بمساعدة اليونيدو ، ما تراه ملائما لأوضاعها من دراسات حالة افرادية من أجل تطوير الادارة ومهنة المنظمين ، وأن تتبادل هذه المعلومات بغية تطوير " مواد التدريب الملائمة " و " نظم التدريب " ؛

(ز) ينبغي اجراء تقييم متعمق لأثر التكنولوجيات الجديدة على البلدان النامية ، وتحديد مجالات التعاون . ولاحظ الاجتماع العمل الطليعي الذي تقوم به اليونيدو في هذا المجال ، وحث على مواصلة هذا العمل والاسراع به . كما ينبغي أن يتم فيما بين البلدان النامية في هذه المجالات تطوير وضع البرامج لتحقيق التوافق بين السياسات فضلا عن اعداد المشاريع ؛

(ح) ينبغي توسيع نظام تبادل المعلومات التكنولوجية التابع لليونيدو ، مع التشديد على الاحتياجات القطاعية . كما ينبغي تطوير الطريقة التي يمكن بها لنظام تبادل المعلومات التكنولوجية مساعدة أقل البلدان نموا ، وتحسين الآليات القائمة على التجارب الماضية لنظام تبادل المعلومات التكنولوجية ؛

(ط) ينبغي انشاء شبكات اقليمية للخدمات الاستشارية بغية زيادة قدرات الاستشارات الصناعية في البلدان النامية ، وينبغي أن تقوم اليونيدو بدور هام في هذا الميدان ؛

(ي) ينبغي لليونيدو أن تعزز وتوسع القسم المعني بتشجيع التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

٦١ - وبغية التوسع في أعمال اليونيدو في مجال التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، فان البلدان النامية مدعوة لتقديم مساهمات ذات غرض خاص (التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية) الى صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

الحواشـــي

(١) تقرير المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كراكاس ، ١٣ - ١٩ أيار/مايو ١٩٨١ (A/36/333) ، الصفحة ٣.

(٢) اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112)، الفصل الرابع ؛ واعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية (ID/CONF.4/22 و Corr.1)، الفصل السادس .

(٣) يتم تعريف التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في هذه الوثيقة بأنه يتكون من التعاون الاقتصادي ، وكذلك التقني ، فيما بين البلدان النامية في ميدان التنمية الصناعية ، وكما يتضمن البند ٥ (ط) من جدول الأعمال ، فانه يعنى بتدعيم كل من التعاون الاقتصادي والتقني .

(٤) البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٢ ، دار نشر جامعة أكسفورد ، الصفحتان ١٣٢ و ١٣٣ .

(٥) أنظر تقرير اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، بانكوك ، تايلند ، ١٨ - ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ (ID/WG.399/4).

(٦) تقرير اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، ليما ، بيرو ، ١٨ - ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٣ (ID/WG.391/12) ، الصفحتان ١٨ و ١٩ .

(٧) أنظر تقرير المؤتمر المشترك بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والحلف الآندي ، والجولة الدراسية حول التعاون الصناعي الاقليمي ، ليما ، بيرو ، ١١ - ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ (UNIDO/IS/R.9).

(٨) أنظر مشروع الاعلان الاقتصادي للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، نيودلهي ، آذار/مارس ١٩٨٣ (NAC/CONF.7/DOC.6/Rev.3) ، ١١ آذار/مارس ١٩٨٣ .

(٩) للاطلاع على معالجة أكثر شمولا لهذا الموضوع ، أنظر الوثيقة ID/CONF.5/13 التي أعدت لينظر فيها المؤتمر في اطار البند ٥(ج) من جدول الأعمال " تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية " .

(١٠) تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، بانكوك ، تايلند ، ١٨ - ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ (ID/WG.399/4) ، الصفحة ١٨ .

الحواشي (تابع)

(١١) أنظر التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية : بعض المسائل التي يتوجب النظر فيها (ID/WG.394/1) . وقد كانت هذه الوثيقة احدى ورقات المناقشة الأساسية المعروضة على اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتعجيل تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، المعقود في ياوندي ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ .

(١٢) للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذه الموضوعات ، أنظر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، ياوندي ، جمهورية الكاميرون المتحدة ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (ID/WG.394/8) ، الفصل الرابع ، والوثيقة ID/CONF.5/9 ، التي أعدت للبند ٥ (أ) من جدول أعمال هذا المؤتمر .

(١٣) أنظر أيضا ورقة المعلومات الأساسية للبند ٥(ح) من جدول أعمال هذا المؤتمر ، " أقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد " (ID/CONF.5/10).

(١٤) تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : المحفل الدولي المعني بالتقدم والتطور في الميدان التكنولوجي ، تبليسي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ١٢ - ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٣ (ID/WG.389/6)، الصفحتان ٢٨ و ٢٩ . وأنظر أيضا في هذا العدد ورقة المعلومات الأساسية للبند ٥(ب) من جدول أعمال هذا المؤتمر ، " تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية " (ID/CONF.5/6).

(١٥) أنظر أيضا في هذا العدد تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : الطاقة والتصنيع ، أوسلو ، النرويج ٢٩ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (ID/WG.402/12) ، وكذلك ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت للبند ٥(د) من جدول أعمال هذا المؤتمر " الطاقة والتصنيع ، مع تشديد خاص على تطوير وتطبيق مصادر الطاقة وصنع المعدات " (ID/CONF.5/7).

(١٦) أنظر كذلك في هذا العدد ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت للبند ٥(ج) من جدول أعمال هذا المؤتمر " تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية " (ID/CONF.5/13).

(١٧) للالمام بمزيد من المعلومات والتفاصيل ، يجدر الرجوع الى الأجزاء ذات الصلة من ورقات المعلومات الأساسية الأخرى المعدة للمؤتمر والتي تتناول التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . وأنظر أيضا ورقة المعلومات الأساسية التي قدمت

الحواشي (تابع)

لاجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، المعنونة " أنشطة اليونيدو من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (ID/WG.399/3) ؛ وكذلك " تعزيز التعاون الصناعي بين بلدان ومنظمات أمريكا اللاتينية وأفريقيا " (UNIDO/PC.75).

(١٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع [E.82.I.8] الجزء الأول ، الفرع ألف) .

- - - - -